رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

... حين يتحوّل الإهمال إلى قدرٍ

لم تعد حوادث انهيار الابنية المتصدعة في طرابلس مجرد اخبار عابرة في الاعلام، ولا حوادث استثنائية يمكن تفسيرها بسوء الحظ او تقادم الزمن. ما يتكرر في المدينة، وربما لاحقا في اماكن اخرى، هو نمط واضح من الكوارث التي تصنعها السياسة والادارة والفساد، اكثر مما تصنعها الطبيعة. انها مأساة بطيئة، تتراكم طبقة فوق طبقة، حتى يأتي يوم يسقط فيه البناء، ويسقط معه بعض ما تبقى من الثقة بمؤسسات الدولة.

في كل الدول، تقع الكوارث. هذه حقيقة لا جدال فيها. لكن الفارق الجوهري بين دولة واخرى يظهر قبل الكارثة وبعدها: في الوقاية، في الجدية الادارية وفي المحاسبة. فالدولة القديرة والمحترمة، لا تنتظر سقوط المبنى كي تتحرك، ولا تكتفي بإرسال فرق الاغاثة بعد وقوع الفاجعة، بل تضع خططا وقائية، وتفرض قوانين صارمة، وتراقب التنفيذ بلا استثناءات.

في لبنان، تبدو الصورة معكوسة. لدينا لجان وهيئات ومجالس وقرارات، لكن معظمها يتحرك بعد الكارثة لا قبلها. هناك هيئة عليا للإغاثة، ولجنة وطنية لإدارة الكوارث، واجتماعات متكررة وخطط مكتوبة. لكن على الارض، تبقى الابنية المتصدعة قائمة، والسكان داخلها، ينتظرون ما يشبه المصير المؤجل.

اسباب الانهيارات معروفة ومكررة. ابنية قديمة بنيت في ظروف هندسية متواضعة، او من دون تراخيص واضحة. طوابق اضيفت فوق طوابق، من دون دراسات او اشراف هندسي جدي. مخالفات تغطيها تدخلات من كل حدب وصوب. بلديات عاجزة او غير مهتمة، اجهزة رقابة لا تملك القدرة او الارادة لفرض القانون.

في هذا المشهد، تتوزع المسؤوليات على أكثر من طرف. هناك مالك يريد ان يضاعف ارباحه ولو على حساب السلامة العامة. وهناك مقاول يختصر في الكلفة. وهناك موظف يقبل الرشوة او يخضع للضغوط. وهناك سياسي يفتح باب الاستثناءات لأسباب انتخابية أو زبائنية. وفي النهاية، هناك مؤسسات غائبة عن ابسط واجباتها: حماية حياة المواطنين.

في طرابلس، تأخذ هذه المعادلة طابعا أكثر قسوة. فالمدينة التي تعاني من نسب فقر مرتفعة، تضم احياء كاملة من الابنية المتعبة، التي يسكنها اشخاص لا يملكون خيارا آخر. بالنسبة لهؤلاء، المسكن ليس استثمارا عقاريا، بل ملاذا اخيرا، حتى لو كان مهددا بالسقوط. هكذا، يتحول الفقر نفسه الى عامل خطر، وتصبح الحياة اليومية اشبه بالمقامرة.

عندما يقع الانهيار، يبدأ العرض السياسي المعتاد. زيارات رسمية، تصريحات غاضبة ووعود بفتح التحقيقات. يتحدث الجميع عن "المسؤولية"، لكن احدا لا يحدد من هو المسؤول فعلا. ترمى التهم على "الدولة" بوصفها كيانا مجردا، وكأن الدولة ليست مجموع هؤلاء المسؤولين أنفسهم، ممن تعاقبوا على الوزارات والبلديات والمجالس.

المشهد يتكرر الى حد الملل. ضحايا تحت الركام، تعاطف اعلامي واسع، وعود بالمحاسبة، ثم صمت طويل. بعد اسابيع، تختفي القضية من الواجهة وتعود الابنية المتصدعة الى صمتها، وتعود معها احتمالات الكارثة التالية.

المشكلة لم تعد تقنية او هندسية فقط، بل اخلاقية وسياسية في العمق. فالدولة التي لا تحاسب احدا على موت مواطنيها، تفقد تدريجا شرعيتها المعنوية. والسياسة التي تتعامل مع الضحايا كأرقام أو فرص للظهور الاعلامي، تتحول الى نوع من القسوة الباردة، حيث يصبح الموت جزءا من المشهد الطبيعي.

ان ما يحدث في طرابلس ليس حادثا محليا معزولا، بل صورة مكثفة عن ازمة أعمق يعيشها لبنان كله. فالدولة التي تفشل في مراقبة الابنية، هي نفسها التي تفشل في ادارة الكهرباء والمياه والمصارف. والسلطة التي تعجز عن حماية سقف فوق رأس المواطن، هي نفسها التي تعجز عن حماية لقمة عيشه أو مدخراته.

المطلوب اليوم ليس بيانات تعزية، ولا جولات تصويرية فوق الركام، بل قرار سياسي واضح: فرض القانون بلا استثناءات، إطلاق مسح شامل للأبنية المهددة في كل المناطق، وتأمين حلول سكنية للفئات الاكثر هشاشة. والاهم، ربط اي موقع رسمي بمبدأ المساءلة الفعلية، لا بالحصانة الدائمة.

كل مبنى ينهار في طرابلس، يذكر اللبنانيين بأن المشكلة لم تعد في الجدران المتصدعة فقط، بل في دولة قامت منذ سنوات طويلة على اساسات سياسية هشة. وما لم تتغير هذه الاساسات، سيبقى الركام هو اللغة الاكثر صدقا في وصف الواقع.

إلى العدد المقبل